الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.2

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الثانية**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي ..... (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيل

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-52666 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ١٣٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة** (A/66/11 و A/66/69)

١ - **السيد جريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): بعد أن عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الحادية والسبعين (A/66/11)، قال إنه في حين أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بتقرير اللجنة السابقة (A/66/11)، والذي تضمن توصيات وضعت في ضوء ما قررته الجمعية في قرارها ٢٤٨/٦٤ باستعراض جميع عناصر منهجية جدول الأنصبة المقررة بهدف اتخاذ قرار قبل نهاية دورتها السادسة والستين، لأنها لم تقدم المزيد من التوجيه لعمل اللجنة. وفي دورتها الأخيرة، أجرت اللجنة استعراضا آخر للمنهجية، عملا بالمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وقراري الجمعية ١/٥٨ باء و ٢٤٨/٦٤. وقد حاولت بذلك معالجة المسائل التي أثارتها الدول الأعضاء في اللجنة الخامسة في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والستين.

٢ - وأضاف قائلا إن اللجنة أعادت تأكيد توصيتها بأن يستمر جدول الأنصبة المقررة بالاستناد إلى أحدث البيانات الشاملة والقابلة للمقارنة عن الدخل القومي الإجمالي وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وأن تُبلغ عن بيانات الدخل الإجمالي الذي يمكن التصرف فيه حسب توافرها. ومع ذلك، أقرت أيضا بأن الدخل القومي الإجمالي لا يزال أفضل مقياس متاح للقدرة على الدفع. ونظرت اللجنة مرة أخرى في تدابير الدخل البديلة فيما يتعلق بتحديد تسويات الناتج المحلي الإجمالي لكي يعكس بصورة أفضل القدرة على الدفع، ولكنها لم تجد أي فائدة تقنية من استعماله.

٣ - واسترسل قائلا إن اللجنة قد أعادت تأكيد توصيتها باستخدام أسعار التحويل القائمة على أسعار الصرف السائدة في السوق في جدول الأنصبة المقررة، عدا في حالة تسببه في تقلبات وانحرافات الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء المحول إلى دولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة يتعين استعمال أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو أي أسعار تحويل مناسبة أخرى. وستواصل دراسة عامل التحويل استنادا إلى المزيد من المدخلات من الشُعبة الإحصائية وفي ضوء أي توجيه صادر من الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، أعادت اللجنة تأكيد توصيتها بأنه متى تم اختيار فترة أساسية، فإنه سيكون من الأفضل استخدامها لأطول مدة ممكنة بهدف تخفيف الأثر بالنسبة لكل دولة عضو على مدى الفترات المتتابعة للجدول.

٤ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالتسوية المتصلة بعبء الدين، رأى بعض أعضاء اللجنة أنه ينبغي إلغاؤها نظرا لأنها غير سليمة من الناحية المفاهيمية، بينما أشار آخرون إلى أنها تُعتبر جزءا أساسيا من المنهجية. ويرى الأعضاء أيضا أنه ينبغي إجراء بعض التمحيصات للمنهجية الحالية استنادا إلى فائدة تقنية، وعلى سبيل المثال، باستخدام نهج تدفق الديون وإرسائه على أساس الدين العام بدلا من مجمل الدين الخارجي، ويرجع ذلك إلى التحسن الكبير في توافر البيانات عن الدين العام والديون المكفولة حكوميا في السنوات الأخيرة. وقررت اللجنة إمعان النظر في تسوية عبء الديون في الجلسات المقبلة، وذلك في ضوء أي توجيه صادر من الجمعية العامة.

٥ - واستطرد قائلا إن اللجنة بعد أن استعرضت الأساليب البديلة لتحديد حد التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل والآثار المترتبة عليه، أعادت تأكيد أنه ينبغي على منهجية الجدول أن تواصل وضع الدخل

المقارن لكل فرد من السكان في الحسبان. ولاحظت أيضا أن تطبيق الحد الأقصى، والذي يبلغ حاليا ٢٢ في المائة، وتحديد الحد الخاص بأقل البلدان نموا، والبالغ حاليا ٠,٠١٠ في المائة، أدى إلى إعادة توزيع النقاط في جدول الأنصبة المقررة.

٦ - وقال إنه كجزء من نظر اللجنة في الاقتراحات الأخرى والعناصر المحتملة الأخرى لمنهجية الجدول، فقد قررت اللجنة إجراء دراسة تفصيلية لمسألة إعادة الحساب السنوي وقررت إمعان النظر في المسألة في دوراتها المقبلة، في ضوء أي توجيه قد يصدر من الجمعية العامة. واستعرضت اللجنة أيضا مسائل الزيادات الكبيرة بين جدول وآخر في معدلات الأنصبة المقررة وعدم استمرارها. وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن إعادة الحساب السنوية هي الطريقة العملية الوحيدة للتخفيف من الزيادات الكبيرة بين جدول وآخر، في حين رأى آخرون أن آثار هذه التغييرات يمكن التخفيف منها والشروع في زيادة المعدلات في الجدول على مدى فترة جدول تبلغ ثلاث سنوات. وقررت اللجنة مواصلة النظر في جدوى تطبيق تدابير منهجية للتخفيف الانتقالي على الدول الأعضاء التي تواجه زيادات كبيرة عند الانتقال من جدول إلى آخر في أنصبتها المقررة في ضوء أي توجيه قد يصدر من الجمعية العامة.

٧ - وأضاف قائلا إن جدول اللجنة تضمن استعراضا للتقرير الأخير للأمين العام بشأن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/66/69)، وكذلك معلومات مستكملة عن حالة خطط السداد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولاحظت اللجنة مع القلق أنه لم يتم تقديم أي خطط للسداد متعددة السنوات في السنوات الأخيرة، على الرغم من تشجيع الجمعية العامة والنجاح الأكيد للنظام. وأكدت أيضا أنه ينبغي أن يوضع في الحسبان أن تقديم خطة وحالة تنفيذها يعتبر بمثابة أحد العوامل التي ينبغي وضعها في الحسبان عند النظر في الطلبات الخاصة بالاستثناء بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

٨ - واسترسل قائلا إن اللجنة نظرت في ستة طلبات بالاستثناء بموجب المادة ١٩ من الميثاق، ووردت جميعها في حدود الموعد المحدد. وتقدمت دولتان من الدول الأعضاء التي طلبت الاستثناء أيضا بخطط للسداد متعددة السنوات. وجرى تشجيع جميع الدول الطالبة للاستثناء على تقديم مثل هذه الخطط. وخلصت اللجنة إلى أن فشل الدول الست المعنية (جمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وغينيا - بيساو، وليبريا، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال) في سداد مبلغ الحد الأدنى المطلوب لتلافي تطبيق المادة ١٩ عليها يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرتها وأوصت بأنه ينبغي السماح لها بالتصويت حتى نهاية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

٩ - وأردف قائلا إن اللجنة لاحظت أن تلك الدول الأعضاء الست نفسها كانت متأخرة في السداد بموجب نص المادة ١٩ ولكن سُمح لها بالتصويت حتى نهاية الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وقد قَبِل الأمين العام في عام ٢٠١٠ ما يعادل مبلغ ٢٩١,٥٩ ٠١٤ ٢ دولار بعملات عدا دولار الولايات المتحدة.

١٠ - واختتم قائلا إن معدل النصيب المقرر لجنوب السودان، والذي قُبل في عضوية المنظمة بعد نهاية دورة اللجنة، ستنظر فيه اللجنة في دورتها الثانية والسبعين.

١١ - **السيد راماناثان** (مدير شعبة الحسابات): قال، بعد أن قام بعرض تقرير الأمين العام عن خطة التسديد المتعددة السنوات (A/66/69)، إنه نظرا لأن خمس دول أعضاء قد استكملت بالفعل السداد بموجب خطط السداد الخاصة بها، فقد قدم التقرير معلومات تفصيلية لخطتين متبقيتين، المقدمتين من ليبريا وسان تومي وبرينسيبي، وحالة تنفيذهما في نهاية

عام ٢٠١٠. ولم تتقدم أي دول أعضاء أخرى حتى الآن بخطط أو جداول للسداد لإنهاء المتأخرات، على الرغم من أن دول عديدة قد أبلغت لجنة الاشتراكات بأنها تنظر في تقديم مثل هذه الخطط.

١٢ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخامسة قد دعت إلى الإحاطة علما بتقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/66/69).

١٣ - **السيد دي لوكا** (الأرجنتين): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعاد تأكيد موقف المجموعة وأنه يتعين أن تكون الموارد المقدمة إلى الأمم المتحدة متناسبة مع ولاياتها. وقال إنه من المهم لذلك بالنسبة للدول الأعضاء أن تقوم بسداد أنصبتها المقررة بالكامل، في الوقت المحدد ودون شروط. ومع ذلك، ينبغي للجمعية العامة عند نظرها في المسائل ذات الصلة بالمادة ١٩ من الميثاق، أن تضع في الحسبان بصورة كاملة المصاعب الحقيقية التي تمنع بصفة مؤقتة بعض الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها المالية. وأكدت المجموعة أن معالجة المادة ١٩ مسألة ملحّة وينبغي أن تكون ذات أولوية في إطار بند جدول الأعمال الحالي في دورة الجمعية العامة السادسة والستين.

١٤ - وأردف قائلا إن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المناسبة التابعة للجمعية العامة التي عُهد إليها بمسؤوليات المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية. ولذلك ينبغي أن تكون أي مناقشة لمسائل الميزانية أو المسائل المالية أو المسائل الإدارية محصورة لذلك في إطار تلك اللجنة.

١٥ - وأكد الفريق كذلك مجددا أن مبدأ القدرة على الدفع لا يزال المعيار الأساسي لتقاسم تكاليف الأمم المتحدة ورفض إجراء أي تغييرات في عناصر المنهجية الحالية المتعلقة بإعداد جدول الأنصبة المقررة والتي استهدفت زيادة أنصبة البلدان النامية. ويتعين إبقاء تلك العناصر دون أن تمس وهي غير قابلة للتفاوض.

١٦ - واسترسل قائلا إن معدل الحد الأعلى، الذي تم تحديده كحل سياسي وسط، يتعارض مع مبدأ القدرة على الدفع ويشكل مصدرا أساسيا للتشوه في جدول الأنصبة المقررة. وينبغي للجمعية العامة لذلك أن تستعرض بصفة عاجلة الترتيب الراهن، وفقا للفقرة ٢ من قرارها ٥/٥٥ جيم.

١٧ - ومضى قائلا إن الفريق قدر الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء التي قدمت خططا للسداد لسنوات متعددة وأوفت بالتزاماتها بموجب تلك الخطط. ومع ذلك، ينبغي أن تظل هذه الخطط طوعية، وأن تستخدم كوسيلة لممارسة الضغط على الدول الأعضاء التي تواجه بالفعل ظروفا صعبة، وينبغي ألا تكون إحدى العوامل التي أُخذت في الاعتبار عند النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩.

١٨ - واختتم بقوله إن الفريق أيد توصية لجنة الاشتراكات بالسماح للدول الأعضاء الست التي طلبت الإعفاءات بموجب المادة ١٩ بالتصويت حتى نهاية الدورة.

١٩ - **السيد ياماموتو** (اليابان): أشار إلى أن اليابان كانت ثاني أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة، وقال إن وفده أيد مبدأ القدرة على الدفع. ومع ذلك، تطلبت الحالة الاقتصادية العالمية المتغيرة من المنظمة أن تضع منهجية لإعداد جدول الأنصبة المقررة الذي يعكس القدرة الراهنة لكل دولة عضو على السداد بطريقة أكثر اتساما بالعدل، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة والشاملة والقابلة للمقارنة. وينبغي لذلك أن تجري الجمعية العامة استعراضا لجميع عناصر منهجية الجدول في دورتها الحالية، استنادا إلى تقرير لجنة الاشتراكات.

٢٠ - وأضاف قائلا إن وفده أيد توصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بالإعفاءات بموجب المادة ١٩من الميثاق.

٢١ - **السيد ياروفيي** (أوكرانيا): قال إن نهجا عادلا ومتوازنا وغير مسيس مطلوب لبلوغ توافق للآراء بشأن جدول الأنصبة المقررة.

٢٢ - وفيما يتعلق باستعراض منهجية الجدول الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٤، قال إن وفده يتفهم أن الفرض الأساسي للاستعراض هو كفالة تطبيق المنهجية الحالية بأفضل طريقة ممكنة. وينبغي أن تظل القدرة على الدفع المبدأ الأساسي للمنهجية المستخدمة في جداول للأنصبة المقررة المقبلة، والتي ينبغي أن تقوم على أساس أحدث البيانات المتاحة الشاملة والقابلة للمقارنة للدخل القومي الإجمالي.

٢٣ - واسترسل قائلا إنه في ضوء الأثر المستمر للأزمة المالية العالمية في كل بلد تقريبا، فإنه ينبغي بذل الجهود لتلافي أي استعراض مصطنع لجدول الأنصبة المقررة. وينبغي للجنة الاشتراكات أيضا أن تسعى إلى جعل الجدول أكثر توازنا وشفافية. وينبغي أن تضع في اعتبارها أن إجراء تغييرات محسوسة في الدخل القومي الإجمالي للدول الأعلى دخلا تؤثر أيضا على معدلات التقييم للدول الأخرى، بغض النظر عن قدرتها على الدفع، وينبغي للجنة الاشتراكات أن تنظر في إمكانية إنشاء آلية، في إطار منهجية الجدول، لتلافي إجراء تغييرات محسوسة في الأنصبة المقررة للدول الأعضاء.

٢٤ - **السيد ديالو** (السنغال): قال إنه ينبغي الاستمرار في تقاسم نفقات المنظمة فيما بين الدول الأعضاء وفقا لقدرتها على الدفع. ويتعين الإبقاء على بعض عناصر منهجية الجدول، مثل استخدام نفس فترة الأساس لأطول مدة ممكنة، وتسوية عبء الدين والتعديل وفقا للدخل الفردي المنخفض سليمة دون أي مساس بها. ومن غير المقبول أن بعض البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما في ذلك السنغال، قد شهدت زيادة ذات دلالة في أنصبتها المقررة. وفي ذلك الصدد، دعا وفده الجمعية العامة أن تضع في الحسبان الحالة الاقتصادية الهشة لهذه البلدان، عند وضع جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي تأثرت بها جميع البلدان، الغنية والفقيرة على السواء، فإنه ينبغي عدم استخدامها كحجة لوضع مبدأ القدرة على الدفع موضع التساؤل أو محاولة تغيير المنهجية المستخدمة في وضع جدول الأنصبة المقررة بهدف زيادة اشتراكات البلدان ذات الدخل المنخفض.

٢٥ - **السيد كومبرباتش** (كوبا): قال إن محاولات بعض الدول الأعضاء إضعاف المبدأ الوارد بالميثاق والخاص بالمساواة في السيادة قد أثرت على كل جانب من عمليات المنظمة، بما في ذلك جدول الأنصبة المقررة والمنهجية التي يتم إعداد ذلك الجدول بموجبها. وفي حين أن البعض لا يزال يحتج بأن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يصبح نسبيا، بهدف التحسين المفترض للمنهجية الراهنة، فإنهم في الواقع يهدفون إلى تحقيق ذلك الهدف عن طريق تحويل عبء مالي متزايد إلى البلدان النامية. والتغييرات المقترحة عبارة عن مجرد استمرار للجهود الرامية إلى إعادة تصنيف البلدان النامية وحرمانها من الوصول إلى آليات التعاون الدولي التي تعمل الأمم المتحدة على النهوض بها.

٢٦ - وأضاف قائلا إنه من المثير للاهتمام ملاحظة أن الذين يؤيدون التحسين المفترض للمنهجية لا توجد لديهم أي نية لمعالجة مسألة المعدل الأقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأعلى، والذي كان السبب الرئيسي لتشويه جدول الأنصبة المقررة. فأي تغيير في المنهجية لا يعالج بجدية إلغاء الحد الأقصى لا يكون منطقيا من حيث المغزى.

٢٧ - واستطرد قائلا إنه مع ترك مسألة الحد الأقصى جانبا، فإن المنهجية الراهنة قد أثبتت فعاليتها، نظرا لأن البيانات عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ تدعمها. وقد زادت

الأنصبة المقررة لعدد كبير من البلدان النامية، بما في ذلك كوبا في فترة الأساس تلك كنتيجة لتحسن أدائها في مجال الاقتصاد الكلي، في حين أن تلك المؤشرات المتعلقة ببعض الاقتصادات العالمية الكبرى قد انخفضت. ومع ذلك فإن البعض من تلك البلدان الأخيرة قد دعت إلى إجراء تغييرات غير عادلة في منهجية الجدول. وعلى الرغم من أن الجمعية لم تأخذ أي إجراء فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة في الدورة الحالية، فإن وفده يعتزم مع ذلك متابعة المناقشات المتعلقة بهذا الشأن عن قرب.

٢٨ - واختتم كلمته بقوله إن حكومته ستواصل الوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها كنتيجة للحصار غير القانوني المفروض من جانب واحد على كوبا.

٢٩ - **السيد العميري** (الكويت): قال إن القدرة على الدفع ينبغي أن تظل المعيار الأساسي لتقاسم نفقات الأمم المتحدة. ويتعين أن تستمر المنهجية المستخدمة في تحديد القدرة على الدفع في التطور إذا كان يراد للمنظمة أن تحقق العدل والشفافية الكاملين في تحديد الأنصبة المقررة. وأي زيادة في الأنصبة المقررة للبلدان النامية التي استدعت تخفيضا متتاليا في أنصبة البلدان المتقدمة النمو أمر غير مقبول. ومع ذلك فإن الأزمات الاقتصادية والمالية الراهنة قد أدت إلى زيادة ملحوظة في معدلات الأنصبة المقررة لبعض البلدان النامية، على الرغم من أنها غير مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن أسباب تلك الأزمات.

٣٠ - وأضاف قائلا إن وفده أيد خيار السداد الممتد لسنوات عديدة كوسيلة لتمكين الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها للمنظمة. وأيد أيضا توصية لجنة الاشتراكات المتعلقة بالإعفاءات المطلوبة بموجب المادة ١٩ من الميثاق.

٣١ - واسترسل قائلا إنه في حين أنه ينبغي للجنة الاشتراكات أن تواصل تطوير المنهجية المستخدمة لتحديد معدلات الأنصبة المقررة، فإنه ينبغي ألا تكون هناك زيادات قسرية في معدلات البلدان النامية لأن ذلك سيؤدي إلى تشويه الجدول.

٣٢ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده أيد استنتاجات لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بالإعفاءات المطلوبة بموجب المادة ١٩ من الميثاق. وعلى الرغم من أنه من الواضح أن لجنة الاشتراكات قد عملت بصورة كثيفة خلال دورتها الحادية والسبعين، فإن استنتاجات تقريرها (A/66/11) لا تشير إلى إحراز أي تقدم فعلي. ومن الصعب تفهم لماذا لا يريد بعض أعضاء تلك اللجنة الوفاء بالتزاماتهم ووضع نهج لتحديد الحالات التي ينبغي فيها استبدال أسعار الصرف السائدة في السوق بطريقة أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار بالرغم من التعليمات الصريحة التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٦٤. وأشارت الفقرة ٤٢ من تقرير لجنة الاشتراكات بوضوح إلى أن بعض الدول الأعضاء قد تجاهلت تعليمات الجمعية، استنادا إلى نظرية اقتصادية، هناك عدم اتفاق على نطاق واسع بشأنها. ودلَّل ذلك على أن اللجنة إما لم تحسم أمرها بعد أو ينقصها التصميم، أو أنها مسيسة إلى حد كبير.

٣٣ - وأضاف قائلا إنه يأمل في إمكان التغلب على هذه المصاعب خلال الدورة الثانية والسبعين للجنة، نظرا لأن التقرير عن تلك الدورة سيكون له تأثير أكبر بكثير على الأنصبة المقررة للدول الأعضاء. وكانت الدورة الحادية والسبعون أيضا الدورة الثانية على التوالي التي أشارت فيها لجنة الاشتراكات إلى الحاجة إلى استعراض أساليب عملها. وسيكون من المفيد معرفة ما الذي منع اللجنة من استكمال هذا الاستعراض في الدورة الحالية.

٣٤ - **السيد بارك** شول - جو (جمهورية كوريا): قال إن بند جدول الأعمال الحالي يعد أكثر أهمية عن أي وقت مضى في الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة. وأشار إلى قرار اللجنة في عام ٢٠٠٩، في أعقاب مفاوضات صعبة، باستعراض جميع عناصر منهجية جدول الأنصبة المقررة بهدف التوصل إلى قرار قبل نهاية الدورة السادسة والستين، كما انعكس ذلك في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٤، وقال إن وفده يرى أنه لا يزال يوجد مجال لتحسين منهجية الجدول الراهنة حتى تعكس، بصورة أفضل، مبدأ القدرة على الدفع.

٣٥ - **السيد جمال حسن** (السودان): قال إنه عندما تجتمع لجنة الاشتراكات لتقييم اشتراكات الدول الأعضاء، فإنه ينبغي أن تأخذ في الحسبان حقيقة أن جمهورية السودان قد فقدت ٧٠ في المائة من مواردها النفطية في أعقاب إقامة جمهورية جنوب السودان الجديدة، مما نتج عنه انخفاض حاد في دخلها القومي.

٣٦ - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): قال إن لجنة الاشتراكات ستأخذ في الحسبان جميع النقاط التي أثارتها الوفود خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة وستجيب عليها في تقريرها المقبل. وقال إنه يتطلع إلى تناول أسئلة وشواغل الوفود في إطار المشاورات غير الرسمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.